

في ظل هذه المستجدات، استمرت الاطراف الاقليمية والدولية تعتبر ان حل مشكلة الشرق الاوسط امر يقتضي الاستعجال فيه منعا من انفجاره. فاحت جميع الاطراف التي سبق لها ان طرحت مشاريع سلام، مشاريعها في النصف الثاني من عام ١٩٨٤. وستتولى، هنا، استعراض المشاريع المعروضة للسلام في الشرق الاوسط، ثم اجراء مقارنة حول نقاط التقاطع والتباين فيما بينها، لنخلص بعد ذلك الى تحليلها وتبيان امكانية ترجمتها عمليا من عدمها.

## المشروع الاميركي للسلام

بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، طرحت الولايات المتحدة الاميركية مبادرتها للسلام في الشرق الاوسط، عبر خطاب القاه الرئيس الاميركي، رونالد ريغان في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، وعرف المشروع بأسمه.

وينطلق المشروع الاميركي من الاسس الثابتة في السياسة الخارجية الاميركية، وهي «مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي يمثله الاتحاد السوفياتي والدول العميلة له». واعتبرت مقدمة المشروع «ان الحرب في لبنان، بكل ما فيها من مآسي، اتاحت... فرصة جديدة لأحلال السلام في الشرق الاوسط». ويرى صاحب المشروع «ان الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطوع الشعب الفلسطيني الى حل عادل لمطالبه؛ فالفلسطينيون يشعرون بقوة ان قضيتهم اكثر من مسألة لاجئين وانا وافق على ذلك». كما اكد على «ان القوات المسلحة الاسرائيلية هي اقوى قوات في المنطقة، لكن هذه القوة وحدها لا يمكن ان تحقق السلام المنشود. وتتلخص المسألة الان في طريقة التوفيق بين المطالب الامنية المشروعة لاسرائيل، والحقوق المشروعة للفلسطينيين... وان الوصول الى السلام سيتطلب تنازلا من الجميع... واتفاقا كامب ديفيد لا يزالان يشكلان اساس سياستنا، ذلك ان الصيغة التي صيغ بها توفر لكل الاطراف المهلة الضرورية لانجاح المفاوضات».

ودعا المشروع اسرائيل الى «ان توضح ان الامن الذي تتطلع اليه لا يمكن تحقيقه الا من خلال سلام حقيقي». كما دعا «الشعب الفلسطيني الى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بالاعتراف بحق اسرائيل في مستقبل آمن».

ويرى المشروع ان «السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما الا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة... ولن تستطيع اسرائيل ان تثق بأن جاراتها ستحترم امنها وسلامة اراضيها الا بتوسيع نطاق المشتركين في عملية السلام، خصوصا اشترك الاردن والفلسطينيين على وجه السرعة».

اما بالنسبة للدور الاميركي في عملية السلام، فقد اعلن المشروع الاميركي «ان الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة، ولا دولة غيرها في وضع يمكنها من التعامل مع الاطراف الرئيسيين للنزاع على اساس من الثقة والائتمان».

ويحدد المشروع نقاط التفاوض اعتمادا على ما ورد في اتفاقي كامب ديفيد الذي اوجب «ان تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة... وهدف الفترة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات... هو اثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم انفسهم، ويكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديدا لامن اسرائيل». وفي رأي صاحب المشروع أنه «وابعد من هذه الفترة الانتقالية، وفيما نتطلع الى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يتضح لي انه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق اقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين المنطقتين، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة اسرائيل سيادتها،